

محاولة حل المشكلة : عرض منطق الاطروحة: يرى أنصار الاتجاه العقلي أن الفرضية كفكرة تسبق التجربة ، وهذا الأمر ضروري في البحث التجاري ومن أهم المناصرين لهذا الطرح . نجد الفيلسوف الفرنسي كلود برنار الذي قال : "ينبغي بالضرورة أن تقوم بالتجريب من خلال الفكرة المكونة من قبل ". ويقول أيضا في موضع آخر: "الفكرة هي المبدأ لكل برهنة وكل اختراع واليها ترجع كل مبادرة ". وبالتالي نجده يعتبر الفرض العلمي خطوة من الخطوات الهامة في المنهج التجاري ، وهذا من خلال قوله : "ان الحادث يوحى بالفكرة وال فكرة تقود إلى التجربة والتفسير بدورها تحكم على الفكرة ". أما عن المسلمة المعتمدة في إثبات هذه الأطروحة هوان الإنسان يميل بطبيعة الى التفسير والتساؤل كلما شاهد ظاهرة غير عادية ، وهو في هذا الصدد يقدم أحسن مثال يؤكد فيه عن قيمة افرض وذلك من خلال حديثه عن العالم التجاري فرانسوا هوبيير وهو يقول : "ان هذا العالم العظيم على الرغم من انه كان أعمى فانه ترك تجارب رائعة كان يتصورها ثم يطلب من خادمه أن يجرها" ولم تكن عند خادمه أي فكرة عنها وكان هوبيير العقل الموجه الذي يقيم التجربة لكنه كان مضطرا إلى استعارة حواس غيره وكان الخادم يمثل الحواس السليمة التي تُطبع العقل لتحقيق التجربة المقامة من أجل فكرة مسبقة وبهذا المثال تكون قد أعطينا اكبر دليل على دور الفرضية ن وبالتالي تكون بمثابة الحجة المنطقية التي تبين لنا انه لا يمكن ان تتصور في دراستنا للظواهر عدم وجود أفكار مسبقة تؤكّد على صحتها او خطئها بعد القيام بالتجربة . عرض منطق الخصوم ونقد: للأطروحة السابقة خصوم وهم أنصار الفلسفة التجريبية والذين يقررون بان الحقيقة موجودة في الطبيعة والوصول اليها لا يأتي الا عن طريق الحواس اي ان الذهن غير قادر على ان يقودنا الى حقيقة علمية ، والفروض جزء من الافتراضيات العقلية لهذا نجد هذا الاتجاه يحاربها بكل شد ونجد على راس هؤلاء الفيلسوف الانجليزي جون ستوارت مل الذي يقول : "ان الفرضية قفزة في المجهول وطريق نحو التخمين لهذا يجب علينا ان نتجاوز هذا الواقع وننتقل مباشرة من الملاحظة الى التجربة " . ولقد وضع من اجل ذلك قواعد سماها قواعد الاستقراء متمثلة في : "قاعدة الاتفاق او التلازم في الحضور – قاعدة الاختلاف او التلازم في الغياب – قاعدة البوافي – قاعدة التلازم في التغير او التغير النسبي " وهذه القواعد بحسبه تغنى البحث العلمي عن الفروض العلمية . ومنه فالفرضية بحسب النزعة العلمية تبع المسار العلمي عن منهجه الدقيق لاعتمادها عن الخيال التجاري المعرض للشك في النتائج لأنها تشكل الخطوة الاولى في تأسيس القانون العلمي منها قول نيوتن : "انا لا اصطنع الفروض " لكن موقف هؤلاء الخصوم تعرض لعدة انتقادات منها : ان النزعة التجريبية قبلت المنهج الاستقرائي وقواعده لكنها تناسب هذه المصادر هي نفسها من صنع العقل مثلها مثل الفرض ، ثم ليس من التناقض ان نرفض هذا ونقبل ذاك ؟ كما اننا لو استغنينا عن موضوع الافتراض للحقيقة العلمية علينا ان نتخلى ايضا عن خطوة القانون العلمي. اذ هو مرحلة تأتي بعد التجربة للتحقق من الفرضية العلمية اي المرحلة الضرورية لتحرير القواعد العلمية . كما ان عقل العالم اثناء البحث ينبغي ان يكون فعالا ، وهو ما تفعله قواعد جون ستوارت مل التي تهمل العقل ونشاطه في البحث غرم انه الاداة الحقيقة لكشف العلاقات بين الظواهر عن طريق وضع الفروض اذ دور الفرض يمكن في تخيل ما لا يظهر بشكل محسوس . ثم ان نيوتن لم يتم بفرض كل الفرضيات بل قام برفض نوع واحد وهو الفرضيات ذات الطرح الميتافيزيقي. الدفاع عن الأطروحة بحجج شخصية: يمكننا ان ندافع عن الأطروحة بحجج جديدة تنسجم مع ما ذهب اليه كلود برنار اهمها: موقف بوانكاريه وهو خير مدافع عن دور الفرضية لأن غيابها بحسبه يجعل كل تجربة عقيمة ذلك لأن الملاحظة الحالصة والتجربة الساذجة لا تكفيان لبناء العلم مما يدل على ان الفكرة التي يسترشد بها العالم في بحثه تكون من بناء العقل وليس بتأثير من الاشياء الملاحظة وهذا ما جعله يقول : "ان كومة الحجارة ليست بيتا فكذلك تجميع الحوادث ليس علما ". ان الكشف العلمي يرجع الى تأثير العقل اكثر مما يرجع الى تأثير الاشياء يقول العالم ويوال : "ان الحوادث تتقدم الى الفكر بدون رابطة الى ان يحي الفكر المبدع " . والفرض العلمي تأويل من التأويلات العقلية . ومع ذلك يبقى الفرض اكثرا المساعي فتنته وفعالية ، بل المسعى الاساسي الذي يعطي المعرفة العلمية خصوبتها سواء كانت صحته مثبتة او غير مثبتة ، لأن الفرض الذي لا تثبت صحته يساعد بعد فشله على توجيه الذهن وجهة اخرى . التأكيد على مشروعية الاطروحة : الخاتمة: نستنتج في الاخير انه لا يمكن باي حال من الاحوال انكار الاطروحة القائلة : "ان التجريب دون فكرة سابقة امر غير ممكن ".